

السرقعة العلمية في الجامعات الجزائرية ... بين الوعي والوعي الزائف!

Scientific theft at the Algerian Universitys ... Between consciousness and false consciousness

الصادق بوبقرة، جامعة الجزائر2، الجزائر

SADEK BOUBAGRA, University of Algiers 2, Algeria

Sadekboubagra142@gmail.com

تاريخ النشر: 2018/09/30

تاريخ القبول: 2018/09/30

تاريخ الإرسال: 2018/01/20

ملخص

السرقعة العلمية ظاهرة تجذرت في الجامعة الجزائرية ، بكل ما يحمله معنى مصطلح "التجذر" من حمولات ودلالات ، والحد من هذه الظاهرة لن يكون إلا إذا التزمنا بضرورات منهجية ، إذ لا بد لنا بداية أن نحدد الأسباب التي جعلت من هذه الظاهرة تفتك بمؤسساتنا ! ولا ينبغي أن نكتفي بالأسباب القريبة التي تفسر الظاهرة تفسيراً سطحياً إذ لا بد من البحث عن الأسباب البعيدة التي تتخفى وراء الظاهرة وجعلت منها واقعا. لذلك نقول أننا اليوم بحاجة إلى مشرعين ومهندسين وأطباء ونفسانيين للمجتمع ، يشرحون الواقع من أجل تشخيص الأمراض تشخيصاً دقيقاً وفق أطر منهجية ، ويقدمون وصفات تقتلع المرض من جذوره، وذلك عن طريق الكشف عن الوعي الذي ساهم في استفحال الظاهرة والعمل على تغييره ، فإذا ما تغير الوعي نكون قد قضينا على الظاهرة .

الكلمات المفتاحية :

السرقعة العلمية ، النزاهة الأكاديمية ، الجامعة الجزائرية ، الوعي.

ABSTRACT

Scientific theft is a phenomenon rooted in the Algerian University, with all the meaning of the term "rooting" of loads and indications, and reduce this phenomenon will not be unless we adhere to the necessities of methodology, we must start from the identification of the reasons that made this phenomenon destroy our institutions! We should not be satisfied with the proximate reasons that explain the phenomenon superficially, as it is necessary to search for the distant causes that conceal the phenomenon and make it a reality. Therefore, we say that today we need legislators, engineers, doctors and psychologists for the community. They explain the reality in order to diagnose diseases accurately according to systematic methods and provide recipes that uproot the disease from its roots by revealing the awareness that contributed to the exacerbation of the phenomenon and work to change it. We have eliminated the phenomenon.

Keywords: plagiarism, academic transparency, Algerian university, consciousness.

مقدمة

كثيرة هي الآراء والبحوث التي تناولت ظاهرة السرقة العلمية في الجامعة الجزائرية بالتحليل والدراسة ، من الناحية النظرية أو من الناحية الإيتيقية يمكن القول بأن النتائج والتوصيات المتوصل إليها من خلال هذه البحوث مثل التوعية ، فرض الرقابة ، والردع... الخ مقبولة إلى حد بعيد جدا ، ذلك أنها ما يجب أن يقدم ، لكن من ناحية الواقع وضروراته، ما نعيشه، ليس نفسه ما نأمل أن نعيشه، أو هناك فرق بينما هو كائن وبين ما ينبغي أن يكون؛ لكن هذا أيضا لا يعني أن ما نعيشه قدر محتوم وأن ما ينبغي أن نعيشه مجرد يوتيبيا . فقط نقول أن الذي يبحث فيما ينبغي أن يكون ، إنطلاقا مما ينبغي أن يكون نفسه سيتعرض للعديد من المزالق ، لأنه سيجد نفسه يشيد بناء من الأحكام لا يراعي فيه أو لا يتوافق مع الأرض أو الأساس الذي وضع أو سيوضع له ، إن الواجب المنهجي يجعلنا نؤكد على ضرورة البحث عما ينبغي أن يكون، لكن إنطلاقا مما هو كائن ، وبهذه الطريقة نتجاوز العائق الابستمولوجي المتمثل في عملية القفز في المجهول ، أو تجاوز الوقوع في الوثوقية العمياء التي تجعلنا أولا ننتقل انتقالا غير ممنهج ، وتؤدي بنا من ثانيا إلى البقاء أينما نحن، هذا إذا لم نعد خطوات للوراء، لأنه وبحكم الطبيعة والزمن الذي لا يتقدم سوف يتأخر.

وفقا لما سبق فقد ارتأينا في هذه الوريقات أن نحاول أن نقدم مقارنة للإشكال المطروح، بحيث تكون مستمدة من تجاربنا وخبرتنا نتيجة ملاحظات ميدانية... وقبل أن نشرع في التحليل أردنا أن نلفت الانتباه إلى بعض النقاط: قد يبدو في الظاهر أننا نقدم تعميمات، لكننا ننبه لذلك من البداية فنقول كل تعميم خاطئ، بمعنى ونحن بصدد التحليل عندما نأتي على ذكر : الطلبة ، الأساتذة ، المخابر (فنحن لا نقصد عبارة "كل" ذلك أن أمرا مثل هذا يستحيل أن يتحقق) (أن تحيط بسلوكات كل الطلبة أو الأساتذة في الجامعة الجزائرية ..) وإنما نقصد تفشي الظاهرة ، كذلك عندما نشخص الأسباب ، فلا يعني أن هذا هو السبب الحقيقي الوحيد، بل هو الأهم في نظرنا أيضا ؛ ونحن نحاول تشخيص الأسباب لن ندرس الظاهرة دراسة جامدة بل سنحاول استنطاق الوعي الذي أسفر عن تفاقم هذه الظاهرة .ومحاولة تشخيص الأسباب هنا لا يعني بالضرورة إعطاء الحلول مباشرة بل التأطير للكيفية التي يمكن من خلالها إعطاء الحلول . ذلك أننا لا نتحدث عن السرقة العلمية بوصفها ظاهرة "لا أخلاقية" يلجأ إليها الباحث. إن السرقة العلمية من هذه الناحية ظاهرة عادية جدا، إذ أن السرقة العلمية ستبقى حاضرة بنسب معينة رغم كل ما يمكن أن نستحدثه من حلول، ذلك أنها ظاهرة لصيقة بالوعي الذي هو عليه إنسان اليوم وربما الإنسان كإنسان ! لذلك سنعالجها بوصفها "وعي جارف مبرر".

البحث العلمي في الجامعة الجزائرية وسؤال الأخلاق !

إذن وكما ذكرنا سابقا سؤال يطرح نفسه وبقوة ، هو سؤال مهم ولكنه سؤال محرج نوعا ما ! مهم لأننا نتحدث عن البحث العلمي وكلنا يعلم مدى أهميته وضرورته في حياة الإنسان، إذ لا غنى لنا من أجل تحسين نمط عيشنا وتسهيله بإهمال هذا القطاع . فالإنسان لا يحقق إنسانيته إلا من خلال فهمه لنفسه وفهمه للعالم والطبيعة. لكنه محرج أيضا ! لأننا نتحدث عن قضية حساسة، فنحن نطرح سؤال الأخلاق داخل سور الأخلاق نفسه، إن

البحث العلمي موجه لترقية مفاهيم الإنسانية من خلال بث قيم الخير والجمال في المجتمع، وإذ بنا ننتكس فنجد أنفسنا نتحدث عن أخلاقيات الباحث داخل أسوار الجامعة مركز العلم!

في خضم هذا سنحاول أن نتبع الظاهرة ، أن نحللها ، أن نفككها، أن نستنطقها ، من أجل الوصول إلى الآليات التي تمكننا من الحد من مثل هذه الظاهرة الغريبة والفتاكة، مستعينين في ذلك بالعديد من الدراسات والأبحاث (التحقيقات، الشهادات والإحصائيات) التي قام بها أساتذة، جرائد ، شبكات، (ونحن هنا لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نثمن جهدهم المبذول لأنها ساعدتنا كثيرا).

في البداية لا يسعنا إلا أن نقول أنه ولتحقيق هذه الغاية (الحد من الظاهرة) لا بد وأن نلتزم بضرورات منهجية، إذ لا بد من تحديد الأسباب التي جعلت من هذه الظاهرة تفتك بمؤسساتنا. إن القدرة على تحديد الأسباب هو طريقنا نحو القبض على مثل هذه الظاهرة، ولا ينبغي أن نكتفي بالأسباب القريبة التي تفسر الظاهرة تفسيرا سطحيا إذ لا بد من البحث عن الأسباب البعيدة التي تتخفى وراء الظاهرة وجعلت منها واقعا، وهذا لن يتاح إلا بتتبع الظاهرة حتى نكشف عن السبب الحقيقي ونحاول أن نجتثه من أصله. هذه هي المهمة التي ينبغي أن نضطلع بها اليوم، وأي طريق غير هذا فإننا مثل الذي يزيد النار الهابا ذلك أنه بالإمكان أن يكسر للعنف والعنف المضاد.

جاء في الميثاق الوزاري المؤرخ في 28 جويلية 2016 أن السرقة العلمية هي " كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو كل من يشارك في عمل ثابت للانتحال و تزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى"¹، وبموجب القرار 933 الصادر عن وزارة التعليم العالي والباحث العلمي المؤرخ في 28 جويلية 2016 تعتبر سرقة علمية كل "اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع الكترونية أو إعادة صياغتها دون ذكر مصدرها و أصحابها الأصليين"²، ويدخل ضمن إطار السرقة العلمية أيضا على سبيل المثال لا الحصر ، كل "...نشر نص أو مقال أو مطبوعة أو تقرير أنجز من طرف هيئة أو مؤسسة و اعتباره عملا شخصيا... الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة التي يستعملها الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم بصفة كلية أو جزئية دون ذكر المترجم والمصدر...قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بإدراج إسمه في بحث أو أي عمل علمي دون المشاركة في إعداده...قيام الباحث الرئيسي بإدراج اسم باحث آخر لم يشارك في إنجاز العمل بإذنه أو دون إذنه بغرض المساعدة على نشر العمل استنادا لسماعته العلمية..استعمال الأستاذ الباحث أو الأستاذ الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر أعمال الطلبة و مذكراتهم كمدخلات في الملتقيات الوطنية و الدولية أو لنشر مقالات علمية بالمجلات والدوريات...إدراج أسماء خبراء و محكمين كأعضاء في اللجان العلمية للملتقيات الوطنية أو الدولية أو في المجلات والدوريات من أجل كسب المصداقية دون علم و موافقة و تعهد كتابي من قبل أصحابها أو دون مشاركتهم الفعلية في أعمالهم..."³، وفقا لما سبق ولما ورد في الميثاق يمكن القول أن السرقة العلمية كظاهرة في الجامعة الجزائرية

تجدرت في الجامعة الجزائرية ، بكل ما يحمله معنى مصطلح "التجذر" من حمولات ودلالات خاصة في السنوات الأخيرة!!⁴ إنها ضاربة بأوصالها في الأعماق، بحيث أنها وصلت حدا أصبحت فيه لا حدث، إذ في جامعاتنا الكثير من التجاوزات التي تحدث وأمام العن. ⁵ فكانت النتيجة منطقية جدا، إذ أن التقارير العالمية تضع جامعاتنا في ذيل القائمة ، هذا إن حدث وأن صنفت باستثناء جامعة أو اثنين⁶.

ولهذا الغرض عكفت الوزارة من خلال الميثاق الوزاري المؤرخ في 28 جويلية 2016 ، المتعلق بالسرقة العلمية إلى اتخاذ العديد من التدابير ، وهذا من أجل الحد من الظاهرة الفتاكة وهذا ما جاء في المادة الرابعة ، الفرع الأول ، الفصل الثالث : إذ ركزت على ضرورة إقامة عملية تحسيس وتوعية لفائدة الباحثين، وهذا من أجل توعيتهم وتكوينهم من خلال إقامة ندوات وملتقيات لذات الغرض.⁷ وللحد من هذه الظاهرة شدد الميثاق أيضا في المادة 5 الفرع الثاني من الفصل الثالث ، على ضرورة ، تنظيم التأطير في الدكتوراه ونشاطات البحث العلمي ، وذلك من خلال العديد من الآليات من بينها ، تحديد عدد المذكرات والأطروحات التي يمكن الإشراف عليها من قبل كل أستاذ ، بالإضافة إلى احترام التخصصات عند إسناد مهمة الإشراف على الطلبة ، بالإضافة إلى جملة من الإجراءات الأخرى، مثل إلزام الطالب بالتوقيع على ميثاق الأطروحة ، ووضع قاعدة بيانات من أجل تجنب تكرار المواضيع نفسها ، وهذا لمنع نقلها من الانترنت⁸ ، بالإضافة لما سبق وتعزيزا للتدابير السابقة ركز شدد الميثاق على ضرورة فرض رقابة صارمة من خلال العديد من الإجراءات ومناشئة قاعدة بيانات رقمية لكل الأعمال المنجزة ، حتى لا يلجأ الطالب أو الأستاذ إلى التحايل أو السرقة⁹. ولم يقف الأمر عند هذا الحد ولأن الظاهرة متفاقمة بشكل كبير ، نبه الميثاق الوزاري الخاص بالسرقة العلمية إلى ضرورة إنشاء مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية من أجل دراسة كل إخطار عن السرقة العلمية سواء تعلق الأمر بالأستاذ أو الطالب وفق تدابير معينة¹⁰.

ظاهرة السرقة العلمية إذن أصبحت واقعة تطفو على السطح¹¹ ، ومن مظاهرها مثلا ، السرقة التي يقوم بها الطالب سواء على مستوى الأعمال الموجهة أو على مستوى مذكرات التخرج "ماستر، دكتوراه"¹² ، إن الطريقة التي تنجز بها البحوث التي تخول لصاحبها نيل الدرجة العلمية "ماستر" فيها الكثير من الغش ، إذ هي في أغلبها مجرد تلفيق وسرقات وتبادل للمذكرات بين الولايات ، الأستاذ المشرف على دراية بذلك ، ولجنة المناقشة كذلك، لكنها تمر!¹³ ، وهنا نعود لنطرح السؤال التالي : من المسئول عن هذا الوضع ؟ وهل هذه الشهادة بهذه الطريقة تؤهل صاحبها لانجاز أطروحة الدكتوراه ! إن الإجابة بالنفي تثبت أمرا آخر وهي اللجوء إلى التلفيق لانجاز المطلوب وهكذا الأمر دواليك ! هل المسئول هنا منظومة التعليم التي تكلف طالبا جامعيًا بانجاز مذكرة تخرج في مدة شهرين ! هل هو دعوة صريحة للسرقة مثلا ! أم الطالب الذي لا يبذل أي جهد يساوي تلك المدة!

حتى على مستوى الأساتذة الظاهرة حاضرة بقوة ومن تمظهراتها، سرقة المقالات والمنشورات الخاصة بالطلبة¹⁴ ، وكذلك التحايل ونقل النصوص والمقالات الأجنبية وترجمتها واستغلالها لأغراض شخصية ، مثل نشرها بأسماء غير أصحابها. سرقة ونهب أموال الموجهة للبحث العلمي ، ونحن نتحدث هنا لنشير إلى التريصات التي تخصص للباحثين في الخارج ، هل التريصات هي علمية ، أم أنها شيء آخر! وهذا أيضا يدخل ضمن إطار السرقة العلمية ، مخابر ومراكز البحث التي تتوزع على التراب الجزائري أيضا لم تستطع تخطي ما هو واقع ،

أموال كبيرة تصرف ، لكن لا شيء تحقق ! ، والواقع يشير إلى أن الكثير من مخابر البحث شكلية فقط ، بل إنها انخرطت في الفساد أيضا¹⁵ .

هذه بعض المظاهر التي توضح الفساد الذي يحدث في جامعاتنا، والذي له بالتأكيد أثرها السلبي على سمعة الجامعة الجزائرية ومصداقيتها، فالطالب على سبيل المثال الذي يلجأ إلى مقاهي الانترنت، لن يتحصل على تكوين جيد يمكنه من إعداد أراضية صلبة لمشروع باحث مستقبلي يستفيد منه المجتمع بأكمله، وأغلب الظن أن هذا الطالب هو نفسه أستاذ الغد وسيلجأ كما لجأ إلى السرقة العلمية من أجل تحقيق أغراضه ، إذ أن الانطلاقة الخاطئة لا يمكن أبداً أن توصل إلى النهاية السليمة . فالخطأ إن لم يصلح ينتج خطأ آخرًا وبطريقة آلية .
وفقا للضرورات المنهجية سنحتم على أنفسنا طرح السؤال التالي : ماهي الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى مثل هذا الوضع (أي تفاقم ظاهرة السرقة العلمية) ؟

يمكن أن تكون التكنولوجيا سببا مهما بل ورئيسيا إذ أن تطور العلم ساهم بدرجة كبيرة في تفشي هذه الظاهرة ، مما يكفل للباحثين طرق سهلة تمكنهم من الحصول على الهدف دون بذل مجهودات كبيرة¹⁶ . لكن السؤال الذي يطرح، إذا كان هذا هو السبب فالأمر هين جدا ، ينبغي مراقبة البحوث والرسائل والأطروحات والمنشورات التي تنجز ، بمعنى إقامة هيئات تتكفل بهذا الموضوع وينتهي الأمر وننتهي من هذه الظاهرة !

من الأسباب أيضا التي أدت ويمكن ، تؤدي إلى تفشي مثل هذه الظاهرة تأهيل بطرق وكيفيات مختلفة لا داعي لأن نفصل فيها، طلبة غير مؤهلين للقيام بالبحث العلمي¹⁷ ، وبمعنى آخر فساد في منح الدرجات العلمية (ماجستير +دكتوراه) ، وهذا يؤدي بالطبع إلى تفشي الظاهرة بشكل كبير، نتيجة التلاعب بالشهادات...لكن من المسؤول عن هذا الوضع ، من الذي يرتكب مثل هذا الجرم ؟ وأين هي المراقبة ، ألا توجد لجان مراقبة لمثل هذا العمل ! من الأسباب التي تدعو الطالب إلى السرقة أيضا "سوق العمل" ! إن إقامة تحليل سوسيولوجي وسيكولوجي لظاهرة السرقة يحيلنا بلا مجال للشك أن فعلاو ظاهرة السرقة العلمية تعود في أحد أسبابها إلى عدم توفر مناصب الشغل بعد فعل التخرج التي تجعل من الطالب يبذل مجهودا مضاعفا يتجاوز به العوائق التي يمكن أن تواجهه أثناء عملية البحث، إن عدم توفر الحافز والدافع يجعل من الباحث يلجأ إلى مثل هذا الطريق وهو الأيسر له حتى يتجنب الإرهاق (النتائج عن العوائق التي تواجه الباحث) ، ويحقق الغاية وهي نيل الشهادة ، إن التشويش الذي يتركه عدم توفر مناصب الشغل يؤثر في وعي الطلبة والباحثين مما يجعلهم يلجئون إلى سبل مثل هذه أي السرقة العلمية ... وهذا يمكن أن يفسر لنا من ناحية ما ظاهرة لجوء الطلبة إلى مواقع الانترنت.

وهنا نعود لنطرح السؤال : هل القضاء على هذه الظاهرة يكون بالمراقبة أم بخلق معنى للشهادة في وعي

الباحث أو الطالب ؟ أم بهما الاثنان ؟ ولماذا لم يحدث ذلك !

من بين الأسباب أيضا غياب الهدف العلمي ، وعندما نقول غياب الهدف فهذا يعني أن الغاية ليست معرفية بل أصبحت الغاية الحصول على مكاسب مادية (الشهادة ، مزايا ، وظائف، ترقية) فإذا ما جردت تلك المكاسب المطلوبة من شروط مثل النشر والتأليف ، لما وجدت السرقة أبدا ، لأن لا أحد منا سوف يتجه إلى البحث ، لأن آخر أهدافنا اليوم هو البحث العلمي وإنما هو تحصيل مكاسب مادية ومعنوية ... فما الذي يدفع إلى نشر مقال

علمي مثلا ، أو إعداد مقال للمشاركة في ندوة وطنية أو ملتقى وطني أو مؤتمر وطني أو دولي : إن الهدف واضح جدا ، أن الأمر يتعلق بترقيات في الوظيفة ، أو الحصول عليها لأن الشروط تفرض ذلك ، مع أن هذه الشروط وضعت لتطوير البحث العلمي والمنافسة عليه ! لكن تحول مسارها إلى الاتجاه الآخر ، ونحن نلاحظ الفساد الذي طبع أيضا المجالات العلمية التي هي نفسها أصبحت تقدم على تجاوزات في طريقة النشر والقبول، عامل مثل هذا يفقد الرغبة في الباحث القادم مستقبلا ، ويشجع على طرق سبل غير قانونية في النشر، إذ يصبح المهم هنا هو النشر وليس البحث العلمي نفسه، إذ تصبح جميع الطرق مشروعة لتحقيق الغاية، وضع مثل هذا يشجع على زيادة السرقة العلمية والتحايلات في أوساط الباحثين مستقبلا مع مرور الوقت.

وهنا نطرح السؤال من المسئول عن غياب الهدف المعرفي ؟

يمكن رده للعديد من الأسباب، لكن وفقا لما سبق سنلخصها في سبب رئيس وهو عدم تشجيع الباحث والبحث العلمي وبمعنى آخر عدم تشجيع الطاقات والكفاءات التي تحمل مشروعا وهدفا وحمايتها ورعايتها من أجل الاستفادة منها، وهذا لا يؤثر سلبا فقط على هؤلاء بصفة مباشرة بل يمتد إلى وعي الآخرين ، إذ أن هناك مقارنة تشكل وعيا فيما بعد في الأجيال القادمة، لذلك فكل فكرة تنتج قيمها الخاصة بها ، إذ أن عدم تشجيع الباحثين ينعكس سلبا على أداؤهم ويورث وعيا زائفا يمتد للأجيال القادمة، فتغيب الرغبة مع مرور الوقت في البحث مع أن الطاقات الكامنة موجودة، لكن عقول الأجيال القادمة تبرمج على هذه الشاكلة نتيجة عدم تشجيع الباحثين، هذا النوع من الوعي الزائف يؤدي مع مرور الوقت إلى انتشار واستفحال ظاهرة السرقة العلمية والسبب فيها المباشر هو إهمال الطاقات التي يحويها المجتمع في البداية.

حتى الآن يمكن أن نقول أن هناك تجاوزات أولا: على مستوى الطلبة والأمر له ما يبرره إلى حد ما¹⁸ ، كما ذكرنا آنفا والأساتذة ثانيا والذين هم طلبة في الأصل ، غياب المراقبة والمتابعة، وإن وجدت فإنها وجدت نفسها عاجزة أمام هذا الانتشار الرهيب لهذه الظاهرة بحيث أنها لم تستطع مجابهتها ، وهذا ناجم بدوره عن الأسباب التي حددناها من قبل بالإضافة غياب روح البحث العلمي والبحث عن مكاسب بأقل جهد الناتج بدوره عن ترسبات كبيرة نتيجة عدم تشجيع البحث العلمي .

وهنا نطرح السؤال حول من المسئول عن هذا الوضع ؟

إننا اليوم نضع أنفسنا أمام متناقضات ، لأنه إذا سلمنا بأن السلطة هي المسئولة ، (سواء المكلفة بقطاع البحث العلمي أو السلطة السياسية التي ينضوي تحتها القطاع)، فإننا سوف نصطدم بالحقيقة التي يفرضها الواقع من جهة أخرى ، فالسلطة بالمعنى الذي ذكرنا تنفق ميزانية ضخمة من أجل تطوير البحث العلمي، الجامعات في كل الولايات، مخابر البحث في كل مكان، تربية في الخارج... الأمر ليس كافيا ! لا أبدا سوف نكون مخطئين إن اعتقدنا برأي كهذا ، إن الحد الأدنى وما يفوق موفر لتشجيع البحث العلمي، ونحن نقول هذا الكلام، لأننا نعلم مسبقا كيف يتم العمل في الجامعات كيف تسير المخابر وكيف تستغل المنح الدراسية والترقيات، إن جانبنا كبيرا من المسؤولية في هذه النقطة بالذات حتى لا نقول شيئا آخر يخرج عن نطاق السلطة المسئولة عن

هذا القطاع، فهي مهمة من ناحية أن النتائج لم تتحقق وهي المهمة لأنها في الواجهة، وهي ليست ملومة لأن هناك أمور خارج نطاقها، بمعنى ليست المسئول المباشر.

نعود لنقول أمام هذه المتناقضات: هل نحن أمام غياب المشروع الواضح بحيث أصبحنا معه لا نعرف إلى أين نحن ماضون! وكأن الأمور متروكة للحظ! فنتج عنه ما نتج من وعي زائف، هذا الوعي هو الذي أصبح فيما بعد مبررا لجميع ما يحدث داخل جامعاتنا اليوم والدليل انه أصبح ظاهرة عادية جدا، داخل أوساطنا بل نستطيع القول أنه أصبح حقا مكفولا لا يسأل عنه أحد إلا من ملأت قلوبهم الفضيلة، مما أدى إلى مثل هذه الأوضاع!

لكن السؤال الذي يطرح نفسه وبالحاح من المسئول عن غياب المشروع الواضح!

قبل أن نجيب على هذا السؤال ولأن الأمور مرتبطة أشد الارتباط، نود هنا أن نشير إلى نقطة مهمة يجب أن لا نغفلها أبدا: هل المنظومة الجامعية بوزارتها وجامعاتها وأساتذتها وطلبتها، تنفك عن الدولة ووعيمها ككل، وأنا أقول هنا الدولة، لأننا نتحدث عن الدولة كوعي، ولا أقصد هنا السلطة السياسية، لأن السلطة السياسية تشكل جانبا من الوعي الذي يشكل الدولة، فهناك السلطة السياسية وهناك الأحزاب وهناك المجتمع المدني وهناك الجمعيات وهناك أفراد الشعب، وهناك وعي مشترك هو ما يشكل وعي الدولة بوصفها كيان روعي وذلك ما نقصده. ونحن نقول هذا الكلام لأننا نعتقد اعتقاد جازما أن الجامعة الجزائرية ما هي إلا مظهر من مظاهر هذا الوعي ككل، بكل أطراف المجتمع وهيئاته. وعندما نقول بأن الجامعة ماهي إلا مظهر، فهذا يعني أنها نتيجة لذلك الوعي الذي يشكل شخصية هذه الأمة.

نعود لنقول: هل هناك مشروع واضح، لكن رغم ذلك وجدنا أنفسنا أمام مثل هذا النمط من الوعي! أم أن هذا الوعي هو وعي زائف ناتج عن غياب المشروع الواضح، الذي انعكس بدوره على الجامعة بوصفها مظهرا من مظاهر غياب المشروع الواضح!

بعبارة أخرى: هل الجزائر اليوم تسير في طريق مفتوح وواضح! الجزائر في طريق واضح بينما جامعها تسير إلى الهاوية! أم أن الأمر على العكس من ذلك، غياب المشروع الواضح في الجزائر فكان من نتائجه غياب المشروع الواضح في الجامعة الجزائرية بوصفها مظهرا من مظاهر ما يشكل وعي الدولة ككل! فانتبهنا إلى هذه المتناقضات التي أسفرت عن انتشار مثل هذه الظاهرة نتيجة الوعي الزائف السائد الناجم بدوره عن غياب المشروع الواضح، أو عدم القدرة على تجسيد مشروع واضح نتيجة ضرورات ما؟

هل سندخل في دوامة بحيث لن نجد الإجابة المنتظرة؟ هل سنصل بهذا السؤال إلى طريق مسدود ولن نصل إلى حل بخصوص الإشكال الذي طرحناه آنفا وهي كيفية الحد من السرقات العلمية؟ هل سنضطر لطرح سؤال: لماذا غاب المشروع الواضح في الجزائر!

لا أبدا، يمكن أن نحارب المشكل بالمراقبة، ... بتشجيع للبحث العلمي، ... بالتوعية، ... بخلق مناصب العمل، ... بالتكوين... الخ، وهي نفسها المقترحات التي وردت معظمها في الميثاق الوزاري الأخير الخاص بالتدابير من أجل الوقاية من السرقة العلمية¹⁹، لكن لماذا لم ينجح ذلك²⁰.

من المسئول عن القيام بأمر مثل هذا؟ وكيف يحدث ذلك!

أليس من الواجب أن تسهر الدولة على ذلك فيدفع بعضها بعضا نحو الاتجاه السليم! وهنا نطرح السؤال التالي: لماذا لم يحدث ذلك؟ أين هي الدولة! أليس من الواجب أن نبدأ بعلاج الدولة حتى تصلح الجامعة بعدها، ليست الجامعة فقط بل كل شيء سوف يصلح بصلاحتها... (أعود لأؤكد بالقول: أن ما نقصده بالدولة هنا هو بوصفها كيانا لا بوصفها جهة معينة...)

لذلك نقول: نعم إن الإجابة على سؤال لماذا غاب المشروع الواضح في الجزائر؟ هي الطريقة الوحيدة التي تكفل لنا تقديم الحلول التي ستعيد الجامعة تلقائيا إلى المسار الصحيح، دون البحث في الإشكالات أصلا، إنها تحصيل حاصل إنها مظهر للوعي الذي يسود هذا المجتمع، إذا تغير الوعي سوف يتغير معه كل شيء وتسير الأمور في الطريق الصحيح.

قد يحدث أن تصلح الدولة لكن السرقات تبقى حاضرة، لكنها لن تكون ظاهرة مبررة كما هو عليه الحال اليوم... والدليل على ذلك أن رغم تفشي الظاهرة الآن بشكل كبير، إلا أن هناك من يندد بها فالأمران سيان...

هناك وعي جعل من هذه الظاهرة تنتشر وتتفاقم وليست هذه الظاهرة فقط، فبمثلما هناك سرقات في الجامعة، هناك سرقات في المجالات الأخرى، في الاقتصاد في الصحة في الرياضة، حتى جمعيات المجتمع المدني لم تنجو من ذلك، وهذا من ذلك إنها تدور كلها في فلك واحد وهي امتداد للوعي الزائف الذي تحدثنا عنه آنفا، فإذا أردنا أن نقضى على الظاهرة من أساسها فعلينا أن نفكك ذلك الوعي، يبدوا الأمر صعبا وعسيرا وطويلا، لكن الأكيد أن إيجاد السبل الكفيلة التي تسمح لنا بتفكيك الوعي هو الكفيل بإنهاء مشاكلنا اليوم بما فيها ظاهرة السرقة العلمية.

لذلك نقول كخلاصة للموضوع أننا اليوم بحاجة إلى مشرعين ومهندسين وأطباء ونفسانيين للمجتمع، يشرحون الواقع من أجل تشخيص الأمراض تشخيصا دقيقا وفق أطر منهجية، ويقدمون وصفات تقتلع المرض من جذوره، نحن نقول هذا الكلام، لأن مثل هذا الموضوع تكتب فيه المؤلفات، وما نتفضل به ليس حلا، وإنما محاولة منا لوضع الإشكالات في مكانه الصحيح، أما عن تقديم الحلول فهذا أمر يتطلب الكثير من الدراسات والتحليلات.

الهوامش

¹ راجع ميثاق الوزارة المتعلق بالسرقة العلمية المؤرخ في 82 جويلية 2016، الفصل الثاني، المادة الثالثة.

² راجع الميثاق نفسه، الفصل الثاني، المادة 3.

³ راجع الميثاق نفسه، الفصل الثاني، المادة 3.

⁴ للتأكد والاطلاع على المزيد اقرأ: سرقات دون عقاب تسيء إلى الجامعة الجزائرية استطلاع نوارة لحرش: محمد جديدي، أستاذ وباحث في الترجمة، جامعة منتوري (قسنطينة) السرقات تحولت إلى خبر يومي، على الرابط التالي

http://aggouni.blogspot.com/2016/04/blog-post_772.html

⁵ للتأكد والاطلاع على المزيد، اقرأ أيضا: حسان مرابط، استنساخ الرسائل في الجامعة الجزائرية أرقام مخيفة، نسبة السرقات

العلمية 75%، على الرابط التالي: <https://www.ultrasawt.com>

- ⁶⁻ راجع تحقيق شبكة زدني ، الفقرة : استثناء ، على الرابط http://www.huffpostarabi.com/2017/02/21/story_n_14909210.html ، أو : حسام الدين فضيل، الأبحاث المزورة تسقط جامعات الجزائر في ذيل التصنيف ، الجزائر ، فقرة : مراكز متأخرة ، نشر بتاريخ 2016/03/07 على الرابط التالي : <https://www.alaraby.co.uk/investigations>
- ⁷⁻ راجع الميثاق نفسه ، الفصل الثالث ، الفرع الأول ، تدابير التوعية والتحسيس ، المادة 4.
- ⁸⁻ راجع الميثاق نفسه ، الفصل الثالث ، الفرع الثاني ، المادة 5.
- ⁹⁻ راجع الميثاق نفسه ، الفصل الثالث ، الفرع الثالث ، المادة 6.
- ¹⁰ راجع الميثاق نفسه ، الفصل الرابع
- ¹¹⁻ للتأكد والاطلاع على المزيد ، اقرأ أيضا : تحقيق شبكة زدني في الحوار الذي أجرته مع الأستاذ احمد خالد على الرابط نفسه.
- ¹²⁻ للتأكد والاطلاع على المزيد ، اقرأ أيضا مقال بعنوان : خالد عبد السلام، آليات لمحاربة السرقة العلمية في الجامعة الجزائرية ، جامعة سطيف 2، قسم علم النفس، نشر بتاريخ 2013/05/26، الجزائر نيوز، على الرابط <http://www.djazairnews.com/djazairnews/56043>
- ¹³⁻ للتأكد والاطلاع على المزيد ، حسن مرابط ، فقرة : فضائح أبطالها طلبة وأساتذة ! على الرابط : <https://www.ultrasawt.com>
- ¹⁴⁻ للتأكد والاطلاع على المزيد راجع أيضا : السرقات العلمية...مشكلة متفاقمة ، محمد مسعد ياقوت ، باحث تربوي على الرابط التالي : <http://www.startimes.com/f.aspx?t=33282390>
- ¹⁵⁻ للتأكد والاطلاع على المزيد ، اقرأ : سرقات علمية تسيء للجامعة الجزائرية ، استطلاع : نواره لحرش : محمد شوقي الزين ، مفكر وباحث أكاديمي بقسم الفلسفة جامعة تلمسان، لابد من ردع قضائي يعيد للمعرفة حقها في التداول السليم ، على الرابط التالي http://aggouni.blogspot.com/2016/04/blog-post_772.html
- ¹⁶⁻ للتأكد والاطلاع على المزيد : راجع أيضا : تحقيق شبكة زدني في الحوار الذي أجرى مع الأستاذ فوزي لجلط حول آليات السرقة ، على الرابط الذي سبق ذكره.
- ¹⁷⁻ للتأكد والاطلاع على المزيد اقرأ : سرقات دون عقاب تسيء إلى الجامعة الجزائرية استطلاع نواره لحرش : فارج مسرحي، أستاذ وباحث أكاديمي ، جامعة باتنة 1 ، انتشارها يهدد مصداقية كل الأطراف ، الباحثين والبحث العلمي والمؤسسة العلمية ، على الرابط التالي http://aggouni.blogspot.com/2016/04/blog-post_772.html
- ¹⁸⁻ للتأكد والاطلاع على المزيد اقرأ : محمد جديدي، السرقات تحولت إلى خير يومي، على الرابط التالي الذي سبق ذكره .
- ¹⁹⁻ راجع الفصل الثالث والرابع من الميثاق الوزاري الذي سبق ذكره
- ²⁰⁻ للتأكد والاطلاع على المزيد ، راجع أيضا : تحقيق شبكة زدني ، اعتراف بوجود سرقة علمية في الجامعة الجزائرية، على الرابط الذي سبق ذكره.